خطة إدارة نينوى

خارطة طريق إدارة محافظة نينوى وإزالة أثار داعش ما بعد التحرير

هذا المشروع هو عبارة عن ترجمه لا فكار للنهوض بواقع محافظة

نينوى لتحقيق الأمن والبناء والتالف الاجتماعي

المقدمة

من اجل أن تدار محافظة نينوى من قبل أهلها وأبناءها، ولكي لا تعود تلك الأيام السوداء التي سبقت مؤامرة بيع الموصل، ومن أجل تطهير المحافظة من أدران عصابات داعش المشبوهة وكل الزمر الإرهابية وإرهاصات فوضى ما بعد الاحتلال، ولكي ينعم الناس بالأمان وتمضي المحافظة قدماً في تدبير أمورها وبناء إداراتها بناءً سليماً، والقيام بحملة شاملة لإعادة إعمار المحافظة مما لحق بها من خراب وتخلف طيلة السنين الماضية، ولكي تسود الألفة والمحبة بين أبناء نينوى الكرام بما عُرف عنهم من علاقة محبة وتضامن وإيثار، ولكي تسود شِرعة القانون ويُحترم النظام، وللقضاء على أي عامل من عوامل التفرقة والتناحر وروح الانتقام، فإن المخلصين من أهالي نينوى الكرام بجميع أطيافهم وأديانهم و قومياتهم وقبائلهم مدعوون للتعاهد على موازرة هذه الخطة للتنفيذ حالما يتم تحرير المحافظة من الخراب والفساد والانطلاق نحو الأمان والحرية والبناء والتقدم.

وَاللَّهُ تَعَالَىٰ هُوَ الْمُوَفِّقُ وَهُوَ الْهَادِي إِلَىٰ سَوَاءِ السَّبِيلِ

عام

١. إن ما يرد في هذا المشروع هو إطار عام لأفكار قابلة للنقاش والتعديل والتطوير بما يلائم النوايا الطيبة والمخلصة للمستقلين تماما من أبناء نينوى، هدفهم طوعيا المساهمة والسعي لمؤازرة النصر الذي سيتحقق بإذن الله تعالى في تحرير نينوى بخطوات جادة نحو تحقيق السلم الأهلي وبداية طريق إعادة إعمار المحافظة وجعلها نموذجا للسلم والتآخي والوحدة والتلاحم بين أبناء المحافظة الواحدة باعتبار الجميع على خط واحد من المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات والمواطنة في محافظه نينوى الغالية لدى الجميع

٢. إن الأفكار الواردة في هذا المشروع تعتمد بالدرجة الأساس على دعم كافة الأطراف المساهمة في تحرير المحافظة وعلى موافقة كل من يعنيه الأمر دولياً وعربياً وإقليمياً ومحلياً سيما الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان من أجل العمل الجاد والمخلص لبناء نينوى جديدة وإزالة آثار الماضي البغيض الذي صنعته كل العصابات الإجرامية وداعش وممارسات السيئين من سلطات ما قبل سقوط الموصل. ونعتقد جازمين أن الإرادة الحرة والواعية والمخلصة لأبناء نينوى قادرة على اجتياز كل العقبات ووضع خطوات إعادة الأعمار وأداره شؤون محافظة نينوى من قبل أهلها، وهي نينوى التي كانت المعين الأول للخبرات التي أسهمت في بناء العراق الحديث منذ تأسيس دولته على جميع الصعد والمجالات.

أولاً: الخطوة الأولى أثناء عمليات التحرير وما بعده مباشرة:

١. إعلان حالة الطوارئ في المحافظة ويتم تعيين (حاكم عسكري عام) لمحافظة نينوى ولمدة (ستة أشهر) قابلة للتمديد إلى (سنة) مع عدد من المستشارين من عسكريين ومدنيين.

٢. تُشكل لجنة امنيه عليا للمحافظة برئاسة الحاكم العسكري وتضم في عضويتها قادة من القطاعات العسكرية في المحافظة ومحافظ نينوى بالوكالة ورئيس المحاكم في نينوى وتكون قرارتها نهائية ومُلزمة لكافة الأطراف الرسمية وشبه الرسمية في المحافظة عموما.

٣. يُعتبر القائد العسكري في كل قضاء ممثلا للحاكم العسكري للمحافظة ويمنح الصلاحيات التي يخولها له الأخير وتُشكل لجنه امنيه وفق السياق الوارد في الفقرة (٢) أعلاه على ان لا تتعارض قرارتها مع قرارات اللجنة الأمنية العليا للمحافظة.

٤. يصدر الحاكم العسكري العام أمراً بنزع السلاح نهائياً في عموم المحافظة وتتولى القطاعات العسكرية و قوى الأمن الداخلي تنفيذ ذلك، وتنظم قوائم أصولية ويجري مناقشة تعويض الأسلحة من قبل السلطة الحاكمة وأعاده السلاح الشخصي (المسدس فقط) بعد انتهاء حالة الطوارئ بموجب قوانين إجازات منح السلاح الناري ويمكن للحاكم استثناء بعض القرى ولمبررات معقولة من احتمال تعرضها لخطر داعش والإرهاب والانتقام.

٥. يتم تشكيل (محكمة خاصة مؤقتة) للمحافظة، تتشكل من عدد من القضاة من ذوي الخبرة والنزاهة والشجاعة في اتخاذ القرار، تكون مهمتها البت العاجل في قضايا ما يسمى بتنظيم الدولة في المحافظة والأعمال الإجرامية التي ارتكبها التنظيم والمتعاونين والمتعاطفين معه ضد الأبرياء من أهالي المحافظة، وتتمتع هذه المحكمة بسلطة التنفيذ الفوري لأحكامها من أجل قطع دابر الفوضى ومنع الانتقام العشوائي.

٦. ترتبط جميع دوائر الشرطة وقوى الأمن الداخلي بالحاكم العسكري لغرض تحقيق الأمن وسيادة القانون وتعود لممارسة أعمالها وفعالياتها من مقراتها وفروعها ومراكزها، وتنتشر دوريات الشرطة في المناطق الحساسة لحفظ الأمن والنظام وفق خطة تعدها قيادة شرطة المحافظة ويوافق عليها الحاكم العسكري.

٧. تُشكل فرق التطوع الذاتي من المواطنين مهمتها مساعدة الشرطة وقوى الأمن الداخلي في حماية الأحياء والمناطق كل في منطقته وبموجب نظام تسليحي وتقوم بواجباتها ليلاً وتحت أشراف قيادة شرطة المحافظة وبموافقة الحاكم العسكري العام وتنتهي واجباتها بانتهاء فترة الحاكم العسكري أو عند انتفاء الغرض منها.

٨. تُشكل محكمة عسكرية ومحكمه لقوى الأمن الداخلي تختص بالنظر في الإفرازات الناتجة عن عمل المنتسبين كافة على ان تقبل النظر في القضايا التي يرفعها المواطنون من المدنيين أيضا ضد المنتسبين وتكون قرارتها ملزمه وفوريه التنفيذ.

٩. يتم تجميد عمل مجلس المحافظة وكافة المجالس الأخرى خلال فترة الحكم العسكري.

١٠. تعود المحاكم المدنية لممارسة أعمالها الاعتيادية الخاصة بشكاوي المواطنين.

١١. يُعين محافظ وقائم مقامين ومدراء نواحي بالوكالة لتمشيه الأمور الإدارية فقط في المحافظة ولأعلاقه لهم بالأمور العسكرية والأمنية بما فيها قوى الأمن الداخلي.

١٢. التنسيق مع الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالجوانب المدنية يكون حسب السياقات القانونية والإدارية. أما الجوانب الأمنية والعسكرية فيتم التنسيق مع الحكومة الاتحادية والجهات الأخرى من قبل الحاكم العسكري حصرا.

١٣. يتم خلال هذه الفترة استحداث اكثر من لجنة وحسب الحاجه في مركز الموصل وكل قضاء من أقضية المحافظة لتسجيل اخبارات عن الأضرار الناتجة عن أعمال داعش الخاصة والأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية واي أضرار أخرئ نتجت عن احتلال داعش للمحافظة وتتكون اللجنة من (قاضي، وضابط عسكري، وضابط شرطة و٢ من الموظفين تُنسبهم المحافظة) على ان تحيل اللجنة ذلك إلى اللجان المختصة بالتعويضات.

١٤. يتم إنشاء محطة بث تلفزيوني وإذاعة لتغطية اكبر مساحه من المحافظة وبث التوجيهات والرسائل للمواطنين.

١٥. تنسحب القطاعات العسكرية بعد انتهاء حالة الطوارئ وإقرار حاله الأمن إلى خارج حدود المركز ووفق السياقات العسكرية وينتهي عملها إلا في حال طلب ذلك من الإدارة المدنية ولأسباب ومبررات ضرورية.

ثانياً: الهيئة التأسيسية العليا لتسيير إدارة المحافظة(ويشار اليها فيما بعد بالهيئة)

١. تجري مشاورات يقوم بها الحاكم العسكري خلال فترة الطوارئ لتشكيل هيئة تأسيسية عليا من (٥٥ إلى ٧٠) عضواً من ذوي الخبرة والكفاءة والشجاعة والنزاهة ممن لم تتلوث سمعتهم وغير منتمين إلى أي حزب ديني أو طائفي وبعيدين عن التعصب العشائري، ولم يسبق لهم العمل في أي منصب قيادي بعد ٢٠٠٣، ومن أبناء محافظة نينوى حصراً بغض النظر عن انتمائهم الديني أو القومي أو المذهبي ويكونون ممن عرفوا بالكفاءة والنزاهة والحيادية.

٢. يتم تعيين المذكورين أعلاه من قبل لجنة سريه بعيدا عن تأثيرات الأحزاب والنواب والشيوخ أو أي جهات أخرى على ان يراعى تمثيل كل الأطياف من الكفاءات وليس لأي اعتبار اخر. كما يعطى دور هاما ومتميزا في هذا المشروع للطاقات الشابة لتولي بعض المفاصل في قيادة المحافظة من خلال اختيار العناصر الكفوءة في اللجان التخصصية الواردة في المشروع.

٣. تتولى الهيئة اختيار محافظاً لنينوى يكون مستقلاً تماماً ومحايداً وكفوءً، وعليه اختيار قائم مقامين ومدراء نواحي وكادره بنفس المواصفات وبموافقة الهيئة

٤. مهمة الهيئة هو تحقيق أهدافها المتمثلة في (تحقيق الأمن والبناء وترسيخ التآلف الاجتماعي) ويكون عملها مع المحافظ بعيدا عن السياسة تماما ويعمل الجميع بموجب القوانين والتشريعات النافذة.

٥. تُشكل الهيئة لجنه امنيه في المحافظة تمارس عملها بعد انتهاء فترة الطوارئ برئاسة المحافظ وعضويه كل من قائد القطعة العسكرية أو ممثل مخول عنه وقائد الشرطة والمسئول الأمني وأمر الاستخبارات وقاضي واي أعضاء أخريين تقتضي الضرورة أضافتهم. كما يجري تشكيل لجان امنيه في الأقضية برئاسة القائم مقامين وبنفس الصيغة المذكورة.

٦. يكون المحافظ مسؤولا أمام الهيئة عن تنفيذ وتحقيق الأهداف المرسومة ويعتبر مسؤولا عن اللجنة الأمنية في المحافظة أمام الهيئة بعد انتهاء حالة الطوارئ.

٧. مدة عمل الهيئة سنة واحدة قابلة للتمديد سته اشهر فقط ، ويبدا عملها حال تشكيلها.

٨. تَعقد الهيئة اجتماعها الأول برئاسة اكبر الأعضاء سناً، ويتم خلال الجلسة الأولى انتخاب رئيس لها ونائب له بالأغلبية. كما تنتخب الهيئة أمينا للسر وناطقاً باسمها.

٩. تجتمع الهيئة في الشهر الأول يوميا ثم تقرر بعد ذلك مواعيد اجتماعاتها، وتنظم سجلات أصولية لمقرراتها التي تتخذها.

١٠. ليس للهيئة أية امتيازات مالية أو ايفادات ويكون عمل أعضائها تطوعياً.

١١. يحق للهيئة بموافقة أغلبية أعضائها استدعاء أي مسؤول أو موظف في المحافظة للاستفسار منه عن مدى تحقيق الأهداف المرسومة وأية سلبيات تظهر في أداء مؤسسته أو دائرته.

١٢. يحق للهيئة الاستعانة باي شخص من اجل الاستشارة وطلب الخبرة في الشؤون المعروضة أمامها.

١٣. عمل الهيئة ليس سياسياً.

١٤. يمكن لأي عضو بالهيئة ان يقدم استقالته من عضوية الهيئة، وللهيئة بأغلبية أعضائها ان تقبل الاستقالة أو ترفضها وقرارها يكون ملزما للعضو.

١٥. كل أعمال الهيئة يجب ان تجري وفقا للقوانين النافذة عدا المستثناة بموجب هذا المشروع.

١٦. يتم التنسيق والتشاور بين الهيئة وبين الحكومة الاتحادية والوزارات المعنية كل في مجال اختصاصه.

١٧. عمل الهيئة تضامنيا وقراراتها تجري وفق الأغلبية وتكون ملزمه التنفيذ.

١٨. في حالة تعذر قيام الهيئة بواجباتها لأسباب خارج عن إرادتها أو بسبب ضغوط تمارس عليها أو تدخل في أعمالها أو عدم تحقيق بعض من أهدافها لأسباب خارج عن إمكانياتها أو تقديم نصف زائد واحد من أعضائها استقالاتهم تحل الهيئة وتعلن الأسباب على الراي العام.

١٩. يخول رئيس الهيئة والناطق باسمها ورئيس كل لجنة حسب اختصاصه فقط صلاحية الإعلان والتصريح الإعلامي فقط.

٢٠. تنأى الهيئة بنفسها عن الأمور المالية ويتم تغطيه ايه مصاريف تتطلبها أعمالها الخاصة من موازنه المحافظة وحسب الحاجه الفعلية وبمراقبة الهيئات الرقابية.

٢١. خلال تزامن مدة عمل الهيئة مع حالة الطوارئ تكون قرارات الحاكم العسكري في القضايا الأمنية هي النافذة ويجمد أي قرار للهيئة يتعارض مع ذلك حتى انتهاء حالة الطوارئ ويمكن لها التنسيق مع الحاكم العسكري في الأمور المدنية لتجنب أي تعارض أو ازدواجيه في القرارات

٢٢. تقترح الهيئة خلال أربعة اشهر نظاماً للانتخابات بالمحافظة لاختيار أعضاء المجلس النيابي للمحافظة، على ان تنصرف الفكرة إلى عدم عدالة النظام الانتخابي الحالي المعمول به وترى ان نظام تعدد الدوائر الانتخابية والترشيح الفردي هو الأجدى و المناسب وان على الهيئة اختيار لجنة الانتخابات وبأشراف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية واستخدام الأجهزة ذات الأنظمة الحديثة في التصويت ذو المعيار العالي في تحقيق النزاهة والعدالة في اختيار من يمثل المحافظة.

٢٣. بالنسبة للمشاكل والأمور الخلافية المعلقة سواء ما يتصل بداخل محافظة نينوى أو علاقتها بالمحافظات المجاورة، وإقليم كردستان وكذلك الحكومة الاتحادية تؤجل في الوقت الحاضر لحين انتخاب نواب للمحافظة وممثلين دائمين وفي وقت وزمان مناسب يسوده الأمن والاستقرار.

ثالثاً: لجان تسيير شؤون المحافظة:

١. إن الهيئة الواردة أعلاه تتشكل أساسا من مجموع أعضاء للجان التخصصية لعموم المحافظة والتي تعتبر الأداة الفاعلة والمخططة حسب الاختصاص للنهوض بالمحافظة.

وهذه اللجان هي:

	اسم اللجنة	عدد الأعضاء
أ-	لجنة الأمن والدفاع وسيادة القانون	٧
ب-	لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي	٧
ج-	لجنة إعادة إعمار وتنمية المحافظة	٥
د-	لجنة القضاء والشؤون القانونية	٥
ه-	لجنة الخدمات والبنية التحتية(الكهرباء، الماء ،الشؤون البلدية)	٣
و-	لجنة التعويضات عن الأعمال الإرهابية	٣
ز-	لجنة حل النزعات والمشاكل الناجمة عن أعمال داعش والعصابات الإجرامية	٣
ح-	اللجنة المالية	٣
ط-	لجنة الصحة	٣
ي-	لجنه حقوق الأنسان	٣
ك-	لجنة الاتصالات والعلاقات الخارجية	٣
ل-	لجنة قضايا المفقودين والمفقودات من اليزيديات والطوائف الأخرى ومعالجته الأثار السلبية الناتجة عنها	٣
م-	لجنة الثقافة و الأعلام	٣
ن-	لجنة الصناعة و الموارد	٣

س- لجنة الزراعة و الري	٣
ع- لجنة الرياضة و الشباب	٣
ف- لجنة شؤون المرأة	٣

و للهيئة استحداث أي لجنة أو دمج أيا من اللجان المذكور أعلاه

٢. تتولى كل لجنة من اللجان أعلاه وضع خطة تفصيلية لعملها وفقاً لاختصاصها تقدم إلى الهيئة لمناقشتها والموافقة عليها واستكمال متطلبات تنفيذها.

٣. يجوز تغيير عدد أعضاء اللجان حسب الحاجة ويجوز الجمع بين عضويتين فقط للجان المتقاربة في العمل كما يجوز للجنة الاستعانة والاستئناس والاستشارة بأي عدد من الخبراء وبنفس الاختصاص ولا يكون لهم حق التصويت، كما تنتخب اللجنة رئيسا لها ولا يكون له أي ميزة سوى إدارة الجلسة وتنظيم اعملها.

٤. ليس لعضو اللجنة أي امتيازات مالية.

٥. تعتبر كل لجنه الأداة الفاعلة في التخطيط وتعديل الخطط ومراقبته ومتابعة تنفيذ الأعمال ومناقشه المنفذين وتأشير الخلل ورفع مقترحات التطوير وتحديد المسؤوليات.

٦. تجتمع كل لجنة يوميا في الشهر الأول ثم تقرر لاحقا مواعيد اجتماعاتها الاعتيادية.

٧. تُنظم كل لجنة سجلا باجتماعاتها وقراراتها وأسماء الحاضرين من غير اللجنة وترفع صورة منه إلى الهيئة.

رابعا – الأهداف المتوخاة

١. لما كانت المدة الزمنية التي تمارس فيها الهيئة واجباتها قصيرة ، فان على لجانها التخصصية ان تراعي وضع خطه مرحليه تعتبر اللبنة الأولى للخطط الموقتة و الدائمية التي سيتولى القيام بها من سينتخبهم أبناء نينوى في المرحلة اللاحقة ولذلك فان واجبات الهيئة ولجانها سيتوخى أولا معالجته كل اثأر التدمير والتخريب الذي لحق بالمحافظة منذ الاحتلال و ما نتج عنه في ذات الوقت الذي يفتح أفاقا جديدة للبناء والتطوير في شتى مجالات الحياه في كافة أوجهه النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

٢. المهام الاستثنائية.

أ- معالجة كل الأثار السلبية لما نتج عن انحراف العملية التربوية وإعادة تأهيلها وبناءها وتطويرها على ان يجري بصورة فورية معالجة الخلل الناجم عن تعطيل العملية التربوية في المدارس والمعاهد والجامعات للمناطق التي سيطر عليها داعش ومدارس النازحين خارج المحافظة والعمل على استمرار التعليم بأساليب علميه وموضوعيه قابله للتنفيذ.

ب- معالجة كل الأثار النفسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعشائرية وإرهاصاتها ونتائجها ووفق برامج تفصيليه علميه وعمليه وتحقيق السلم الأهلي الدائم والتعايش الأخوي المبني على هدف (لا سلطه فوق القانون ولا تمييز بين أبناء المحافظة).

ج- إعادة بناء أجهزة الشرطة وقوى الأمن الداخلي بناءً احترافياً سليماً يتضمن وضع استراتيجية وعقيده امنيه جديدة ، وأعاده هيكلتها واختيار قادتها ومنتسبيها مع إعطاء صلاحيات الضرب بيد من حديد على كل من يخل بالأمن والنظام وإقناع المواطنين بالمساهمة الجادة في تحقيق ذلك عبر أعطاهم الثقة بعدم تسريب أي معلومات ترد لأجهزة الشرطة وقوى الأمن الداخلي.

د- السعي الجاد للقضاء على البطالة واستغلال طاقات الشباب العاطلين عن العمل بموجب برامج علميه في إعادة الحياة للمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية والسياحية وتطويرها للغرض المذكور.

ه- السعي الجاد لأعاده أصحاب الكفاءات العلمية والخبرات في كافه المجالات وأصحاب رؤوس الأموال إلى محافظه نينوى وضمان سلامتهم باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بطمئنتهم في توفير سبل مساهماتهم في بناء مستقبل المحافظة.

و- السعي الفوري لتشكيل أجهزة قضاء نزيهة ومقتدرة وشجاعة لا تأخذها في سبيل تحقيق العدالة لومة لائم.

ز- عزل وابعاد العناصر غير النزيهة واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم باحالتهم الى القضاء لينالوا جزائهم العادل.

ح- دعم الجهاز الرقابي المالي وتخويله كل الصلاحيات للقيام بما يحقق مراقبة كافه أجهزة المحافظة.

ط- دعم الدوائر الخدمية بكل الإمكانيات لتعويض المواطنين عما لحق بهم من انحدار في مستوى الخدمات.

ي- كسب ثقة كل المواطنين بجدية وجود التغيير وتشجيعهم بالاقتناع على المساهمة في تحقيق الأهداف وتحميلهم المسؤولية التضامنية في إعادة بناء محافظتهم كل حسب موقعه أيا كان.

ك- إقناع الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بأهمية دعم هذه التجربة من اجل تجاوز كل ما لحق بأبناء نينوى كافه ومساعدتهم في بناء المحافظة بهدف خلق سلام اجتماعي حقيقي في المنطقة.

خامسا – العوامل المساعدة للهيئة العليا

١. يُشكل مجلساً للعشائر والوجهاء في محافظه نينوى ويكون عدده (٨٠-١٠٠) عضوا وينتخب من بين أعضاءه رئيس ونائب، وتكون واجباته أبداء الاستشارة وعرض المشاكل وحل الخلافات وبث روح الأخوة والتسامح ، ولا يتدخل في أعمال الهيئة ويكون عمله طوعيا.
٢. التعامل مع الأحزاب والتجمعات والكيانات الموجودة على الساحة يكون لغرض التشاور والاستئناس ودعم عمل الهيئة ويسوده روح المحبة والتالف والشراكة في تحقيق هدف الجميع ونظرتهم إلى نينوى تستحق ان نضحي لها ولأبنائها وأجيالها.

الخاتمة

١. إن هذا المشروع غير مرتبط نهائياً بأية هيئة خارجية أو أحزاب أو تجمعات أو ممولين. وقد انطلق من مبدأ لا شيء مستحيل (بعد التوكل على الله) اذا ما وجدت الفكرة الصحيحة والإرادة والتصميم، وعليه فإن كل من يطلع على المشروع ويؤمن بما ورد فيه يصبح طوعاً جزء منه ومالكاً له، وانه شمعة أوقدت وسط الظلام بدلاً من الاستمرار بلعن الظلام.
٢. إن هذه الأفكار لا تطرح نفسها لحكم المحافظة أو وكيلاً عنها وإنما تقدم أفكارها لمن يسعى من أجل حقن الدماء وإحقاق الحق والعدل والمساواة والانطلاق في ترسيخ دعائم الأمن والبناء والمستقبل وتعول أولا على مساندة أبناء نينوى من أجل تحقيق المشروع.
٣. الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والتحالف الدولي والأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية والإسلامية والعربية والأحزاب والتيارات في العراق مدعوة لدراسة هذه الخارطة وبلورتها بما يتناسب لتحقيق السلام في المنطقة والذي نأمل أنه سيبتدئ من نينوى النموذج بأذن الله...

الشكر والتقدير لكل من ساهم وساند في بلورة وكتابة هذا المشروع لأجل العراق

و محافظة نينوى